الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ٢٠١٧/٤/٧
الرقم ٨٠٨٠٠

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح تأليف لجنة تحقيق برلمانية بموضوع الجرائم التي ارتكبها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وتمنُّع القضاء اللبناني عن الإدعاء عليه رغم الدعاوى المرفوعة بحقه في أكثر من دولة أجنبية وبموضوع التحويلات المالية إلى خارج لبنان.

المرجع: نص المادة ١٣٩ وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب
القانون رقم ٧٢/١١ تاريخ ١٩٧٢/٩/٢٥

دولة الرئيس ،

فيما يلي ، فإننا نرفق ربطاً اقتراحاً بتأليف لجنة تحقيق برلمانية بموضوع الجرائم التي ارتكبها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وتمنُّع القضاء اللبناني عن الإدعاء عليه بها رغم الدعاوى والملاحقات المرفوعة بحقه في أكثر من دولة أجنبية بالإضافة إلى موضوع التحويلات المالية إلى خارج لبنان ، مع الأسباب الموجبة لتأليف اللجنة المذكورة وإيلائها أوسع ما يمكن من سلطات قضاة التحقيق وذلك سنداً لأحكام القانون رقم ٧٢/١١ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٥ ، طالبين عرض الموضوع على الهيئة العامة لمجلس النواب كما تقضي المادة ١٣٩ من النظام الداخلي للمجلس النيابي.

وتفضلوا بقبول الإحترام

اقتراح تأليف لجنة تحقيق برلمانية

الموضوع: اقتراح تأليف لجنة تحقيق برلمانية بموضوع الجرائم التي ارتكبها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وتمنُّع القضاء اللبناني عن الإدعاء عليه رغم الدعاوى المرفوعة بحقه في أكثر من دولة أجنبية وبموضوع التحويلات المالية إلى خارج لبنان.

المرجع: نص المادة ١٣٩ وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب
القانون رقم ٧٢/١١ تاريخ ١٩٧٢/٩/٢٥

بالإستناد إلى الموضوع و المرجع أعلاه ، فإننا نتقدم منكم بما يلي:

١- في موضوع جرائم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وتمنُّع القضاء اللبناني عن الإدعاء عليه:

- لما كان لبنان يواجه انهياراً اقتصادياً كبيراً أدى من ضمن ما أدى إلى إنهيار سعر صرف الليرة اللبنانية بشكل هائل حيث فقدت أكثر من تسعين بالمئة من قيمتها منذ العام ٢٠١٩ كذلك أدى إلى الإستيلاء على أموال المودعين الذين فقدوا الجزء الأكبر من أموالهم أو عجزوا عن سحب حاجاتهم منها ،
- ولما كان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة هو المسؤول الأول عن السياسة النقدية التي راكمت الديون وسببت بالإنهيار الحاصل مع العلم أنه يختزل في شخصه منذ عام ١٩٩٣ رئاسة المجلس المركزي وهيئة التحقيق الخاصة والهيئة المصرفية العليا وهيئة الأسواق المالية كما أنه يشرف على إدارة شركة الطيران الوطنية و مؤسسة انترا والمصرف التابع لها ،

NB

- ولما كان حاكم المركزي قد تمنَّع عن تزويد السلطات اللبنانية بدءاً من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وصولاً إلى المجلس النيابي ، تمنَّع عن تزويدهم بكشوفات رسمية عن وضع المصرف المركزي وموجوداته وحجم الفجوة المالية
- ولما كانت قد ثارت شبهات مالية كبيرة عن جرائم ارتكبها حاكم المصرف المركزي بموضوع اختلاسات واحتيال وتبييض أموال وإثراء غير مشروع ،
- ولما كانت النيابة العامة الإتحادية السويسرية في برن قد باشرت التحقيقات ضد رياض سلامة وشقيقه رجا ومعاونته ماريان الحويك بجرائم التآمر الجنائي وتبييض الأموال ضمن عصابة منظمة وقد طلبت النيابة العامة السويسرية بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٠ التعاون القضائي مع السلطات المختصة في لبنان ، كما رصد مكتب غسيل الأموال السويسري في نيسان ٢٠٢١ وثائق تثبت تحويل رياض سلامة وشقيقه رجا مبالغ مالية تتجاوز ٣٢٦ مليون دولار كل ذلك وفقاً للفصلين ١ و ٢ من المادة ٣٠٥ مكرر من قانون العقوبات السويسري
- ولما كان القضاء الفرنسي قد أعلن في حزيران ٢٠٢١ أنه فتح تحقيقاً بشأن حسابات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بموضوع غسل أموال وأحيلت هذه التحقيقات على قضاة تحقيق في نيابة مكافحة الفساد في باريس وعادت وأكدته النيابة الوطنية المالية في ١٦ تموز ٢٠٢١ مع العلم أن النيابة العامة اللبنانية قد طلبت مساعدة قضائية من القضاء الجزائي الفرنسي بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠٢١ للمساعدة في التحقيقات بجرائم اختلاس أموال عامة وتبييض أموال وإثراء غير مشروع وتهرب ضريبي مرتكبة من المشتبه بهم رياض سلامة ورجا سلامة وماريان حويك
- ولما كانت المحكمة الإقليمية لإمارة ليشتنشتاين قد طلبت مساعدة قضائية في التحقيقات الجنائية من السلطات اللبنانية تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ ضد رياض سلامة و شركة Salamandur و Crossland و مجموعة شركات M1 المنسوبة إلى عائلة ميقاتي بسبب الإشتباه القائم بارتكاب جرائم غسل أموال حسب المادة ١٦٥ فقرات ١ و ٢ و ٤ من قانون العقوبات ونقل عشرات ملايين الدولارات بين شركات واختلاس

- ولما كانت السلطات القضائية في لوكسمبورغ قد فتحت تحقيقات جنائية وقرارات تفتيش حسابات مصرفية لرياض سلامة وشركات Zel s.c.i. ، Bet s.a.s. ، Stockwell ، Fulwood بجرائم تبييض أموال وفساد وكسب غير مشروع وإساءة استخدام النفوذ لتكوين ثروات خاصة وتهريبها وقد تكللت هذه التحقيقات بالإنتقال إلى التعامل مع سلامة بوصفه مدعى عليه ما يمثل تأكيداً على الجرائم التي ارتكبها (أوائل تشرين الثاني ٢٠٢١) ،
- وفي شباط من العام الحالي ٢٠٢٢ اصبحت ألمانيا سادس دولة تفتح تحقيقاً في ملفات سلامة وتطلب تزويدها بمعلومات قضائية بعد كل من سويسرا – فرنسا – بريطانيا – لوكسمبورغ و ليشتنشتاين وفي ٢٠٢٢/٣/٢٨ جمدت فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ ١٢٠ مليون يورو من الأصول اللبنانية إثر تحقيق استهدف خمسة أشخاص بينهم رياض سلامة .
- بالإضافة إلى ما تقدم فقد أقيمت دعوى ضد رياض سلامة أمام النيابة العامة الإستئنافية في جبل لبنان لارتكابه جرائم تبييض أموال وتزوير وإثراء غير مشروع وتهرُّب ضريبي إلا أن المدعى عليه يتهرب من الحضور إلى جلسات التحقيق
- إزاء كل ما تقدم بالإضافة إلى طلبات المساعدة القضائية التي تقدم بها القضاء الأجنبي من القضاء اللبناني لمساعدته بالحصول على المعلومات والمستندات لاستكمال عمله ، فتح القضاء اللبناني في نيسان ٢٠٢١ تحقيقاً بشأن ثروة سلامة ومصدرها وفي ١٩ تموز ٢٠٢١ قررت النيابة العامة التمييزية استجواب رياض سلامة بجرائم اختلاس أموال عامة وتزوير وإثراء غير مشروع وتبييض أموال والتهرُّب الضريبي. وقد انتهت التحقيقات بطلب النيابة العامة التمييزية بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٩ الإدعاء على رياض سلامة وشقيقه رجا ومديرة مكتبه ماريان الحويك وآخرين بالجرائم المدعى عليه بها ، إلا أن المفاجأة الكبرى أتت إثر تمنُّع النائب العام الإستئنافي في بيروت زياد بو حيدر عن الإدعاء على رياض سلامة وإحالة الملف إلى المرجع المختص للمباشرة بالتحقيق وبالتالي لا يزال الملف دون ادعاء حماية لرياض سلامة وشركائه.

٢- في موضوع التحويلات المالية إلى خارج لبنان:

- لما كانت المصارف اللبنانية قد اتخذت قرارات بالتواطؤ مع حاكم المصرف المركزي رياض سلامة من أجل منع المودعين من تحريك أموالهم بالشكل الذي يرغبون ومنعت المودعين بشكل خاص من القيام بتحويلات مالية إلى الخارج بما في ذلك من هو بحاجة منهم لدفع أقساط أولاده أو مصاريف معيشتهم في البلدان الأجنبية ،
- ولما كانت هذه المصارف قد قامت بالمقابل بتحويل مبالغ طائلة ناهزت ثلاثة مليارات دولار أميركي للخارج بشكل استنسابي وللمحظيين وأصحاب الودائع كأصحاب المصارف وأعضاء مجلس إدارتها ونافذين سياسيين وذلك على أثر بدء الأزمة الإقتصادية في ٢٠١٩/١٠/١٧ علماً أن مركز كارنيغي للشرق الأوسط قد أشار في أحد تقاريره إلى تحويل مبلغ ٨٠٠ مليون دولار إلى خارج لبنان في الفترة التي أقفلت فيها المصارف أبوابها بعد ٢٠١٩/١٠/١٧ ،

يضاف إلى ما تقدم اعتراف بعض السياسيين انهم هرَّبوا وحولوا أموالهم إلى الخارج بعد بدء الأزمة الإقتصادية.

- ولما كان ما تقدم قد انعكس سلباً على الوضع المالي والإقتصادي للبنان بالإضافة إلى كون ذلك يشكل ضربة كبيرة لمبدأ المساواة بين اللبنانيين خاصة وأن المصارف رفضت تحويل أية مبالغ لغير النافذين من مصرفيين وسياسيين.

لـذلــك

وتبعاً لما تقدم ولما يمكننا الإدلاء به لاحقاً فإننا نتقدم بهذا الإقتراح لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بموضوع جرائم حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة وشركائه والتي يتمنع القضاء اللبناني عن الإدعاء عليه بها رغم كل الدعاوى المرفوعة بحقه لدى أكثر من دولة أجنبية وبموضوع التحويلات المالية إلى الخارج بدءاً من الأزمة المالية التي بدأت عام ٢٠١٩ مع إيلاء هذه اللجنة أوسع ما يمكن من سلطات قضاة التحقيق سنداً لأحكام القانون رقم ٧٢/١١ تاريخ ١٩٧٢/٩/٢٥ طالبين عرض

الموضوع على الهيئة العامة للمجلس النيابي لمناقشته وإقراره سنداً لأحكام المادة ١٣٩ وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

النائب

المرفقات:

١- استنابة قضائية صادرة عن السلطات في لوكسمبورغ تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٩

٢- طلب تعاون قضائي من السفارة السويسرية مرفقاً به طلب التعاون من محكمة فادوز – ليشتنشتاين

٣- طلب مساعدة قضائية من السلطات الألمانية تاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢

٤- طلب مساعدة قضائية من السلطات الفرنسية تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٥

٥- طلب المساعدة القضائية من المدعي العام الأول في ميونخ تاريخ ٢٠٢٢/٨/١٨

٦- كتاب النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي غسان عويدات لجانب النائب العام الإستئنافي في بيروت